



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الرابع عشر / تمة باب فروض الوضوء وصفته



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(وصفة الوضوء) الكامل أي كفيته (أن ينوي ثم يسمى) وتقدما (ويغسل كفيه ثلاثا) تنظيفا لهما فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم وفي أوله، (ثم يتمضمض ويستنشق) ثلاثا ثلاثا بيمينه ومن غرفة أفضل ويستنثر بيساره (ويغسل وجهه) ثلاثا، وحده (من منابت شعر الرأس) المعتاد غالبا (إلى ما انحدر من اللحيين والذقن طولاً) مع ما استرسل من اللحية (ومن الأذن إلى الأذن عرضاً) لأن ذلك تحصل به المواجهة والأذنان ليسا من الوجه بل البياض الذي بين العذار والأذن منه، (و) يغسل (ما فيه) في الوجه (من شعر خفيف) يصف البشرة كعذار وعارض وأهداب عين وشارب وعنقفة؛ لأنها من الوجه لا صدغ وتحذيف وهو الشعر بعد انتهاء العذار والنزعة ولا النزعتان، وهما ما انحسر عنه الشعر من الرأس متصاعداً من جانبيه فهما من الرأس، ولا يغسل من داخل عينيه ولو من نجاسة ولو أمن الضرر (و) يغسل الشعر (الظاهر) من (الكثيف) مع ما استرسل منه (ويخلل باطنه وتقدم، ثم) يغسل (يديه مع المرفقين) وأظفاره ثلاثاً ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه، ويغسل ما نبت بمحل الفرض من أصبع أو يد زائدة، (ثم يمسح كل رأسه) بالماء (مع الأذنين مرة واحدة) فيمر يديه مقدم رأسه إلى قفاه ثم يردهما إلى الموضع الذي بدأ منه، ثم يدخل سبائتيه في صماخي أذنيه ويمسح بإبهاميه ظاهرهما ويجزئ كيف مسح، (ثم يغسل رجليه) ثلاثاً (مع الكعبين) أي العظمين الناتئين في أسفل الساق من جانبي القدم، (ويغسل الأقطع بقية المفروض) لحديث: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» متفق عليه، (فإن قطع من المفصل) أي من مفصل المرفق (غسل رأس العضد منه) وكذا الأقطع من مفصل كعب يغسل طرف ساق، (ثم يرفع نظره إلى السماء) بعد فراغه (ويقول ما ورد) ومنه: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» (وتباح معونته) أي معونة المتوضئ، وسن كونه عن يساره كناء ضيق الرأس وإلا فعن يمينه، (و) يباح له (تنشيف أعضائه) من ماء الوضوء ومن وضأه غيره ونواه هو صح إن لم يكن الموضئ مكرهاً بغير حق وكذا الغسل والتيمم.

فقال المؤلف -رحمه الله تعالى-: "وصفة الوضوء الكامل أي كفيته أن ينوي ثم يسمى وتقدماً" يعني وتقدم الكلام على النية وأحكامها، وتقدم على التسمية، وعرفنا أن النية شرط لصحة الوضوء، وأن التسمية واجبة في الوضوء وكذا في الغسل والتيمم.

"أن ينوي ثم يسمى ويغسل كفيه ثلاثاً" هنا ترك المؤلف -رحمه الله- أمراً من مستحبات الوضوء، وهو استقبال القبلة، فأول المسنونات أن يستقبل القبلة وذكره في الإقناع، قال في الفروع: "وهو متَّجه في كل طاعة إلا لدليل" ومن أدلة هذا الأصل ما رواه أبو داود في حديث عبيد بن عمير: وفيه أن الكبائر تسع وذكر منها: "استحلال البيت قبلتكم أحياءً وأمواتاً"، وكذلك حديث أبي هريرة عند الحاكم والطبراني وغيرهما، وفيه: "خير المجالس ما

استقبل به القبلة"، وكذلك أثر ابن عباس عند الفاكهي بسند حسن: "إذا أردت أن تشرب من ماء زمزم فانزع دلوًا منها ثم استقبل القبلة، وقل بسم الله وتنفس ثلاثًا حتى تضرع، وقل اللهم إني أسألك علمًا نافعًا ورزقًا واسعًا وشفاءً من كل داء" فالشاهد قوله: "ثم اسقبل القبلة"، والمقصود: أن المسنون في الوضوء استقبال القبلة.

قال -رحمه الله-: "أن ينوي ثم يسمي وتقدمًا، ويغسل كفيه ثلاثًا تنظيًّا لهما فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم وفي أوله" إذا عندما يستيقظ الإنسان من النوم، فإنه يغسل يديه ثلاثًا -كفيه يعني- ولو تيقن طهارتهما -كما عرفنا-. وذلك الغسل إذا كان من نوم ليل ناقض للوضوء واجب، ثم يغسلهما مرة ثانية، وهو الغسل الذي يكون في أول الوضوء استحبابًا، فلا يكفي هذا عن هذا، وعرفنا أن غسل اليدين من نوم ليل ناقض لوضوء واجب، وأنه لا بد له من نية وتسمية، وأن التسمية أيضًا واجبة في الوضوء وفي الغسل والتيمم، وتسقط سهوًا.

ومقتضى قياسهم على الصلاة -هنا- أن تسقط جهلاً، وقال الشارح -رحمه الله-: "والظاهر إجزاؤها بغير العربية ولو ممن يحسنها كالزكاة إذ لا فرق" فاستظهر -رحمه الله- أنها تجزئ بغير العربية. قال الشيخ عثمان -رحمه الله- في حاشيته على المنتهى: "وفيه نظر بل الأولى إلحاقها بالفاظ الصلاة المتعبد بها، فلا تجزئ من قادر بغير العربية" وكلام عثمان -رحمه الله- متوجه؛ ولهذا قالوا: "لا يقوم غيرها مقامها" فلا تجزئ مثلاً بسم القدير أو بسم العزيز.

ثم قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: "أن ينوي ثم يسمي ويغسل كفيه ثلاثًا ثم يتمضمض ويستنشق ثلاثًا ثلاثًا بيمينه ومن غرفة أفضل ويستنثر بيساره" وتكلمنا من قبل على مسألة الفصل بين المضمضة والاستنشاق، وعرفنا أنه يستنشق بيمينه ثلاثًا ثلاثًا، يتمضمض ويستنشق بيمينه ثلاثًا ثلاثًا، إن شاء من غرفة وهو أفضل، وإن شاء من ثلاث، وإن شاء من ست غرفات، ولا يفصل بين المضمضة والاستنشاق، وتجب الموالاة بينهما وبين بقية الأعضاء، طبعًا هنا هو يذكر الصفة الكاملة، الوضوء بواجباته وفروضة ومستحباته، وقد تقدم لنا ذكر المسنونات، والواجب وهو التسمية، والفروض.

قال: "ويستنثر بيساره" وهذا مسنون، وعرفنا أنه أيضًا تُسن المبالغة فيهما لغير صائم، وأنه تكره المبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم، وعرفنا معنى المبالغة فيما سبق.

قال -رحمه الله-: "ويغسل وجهه ثلاثًا" والتثليث مستحب كما عرفنا.

"من منابت شعر الرأس المعتاد غالبًا" هذا حد الوجه، يغسل وجهه ثلاثًا، وحد الوجه:

قال: "ويغسل وجهه ثلاثاً وحده من منابت شعر الرأس المعتاد غالباً" يعني فلا عبرة بالأفرع الذي ينبت شعره في بعض جبهته، ولا بالأجلح الذي انحسر- شعره عن مقدم رأسه، ولا بالأصلع، بل العبرة بمنابت الشعر المعتاد، فيغسل طولاً "من منابت شعر الرأس المعتاد غالباً إلى ما انحدر من اللحيين والذقن" واللحيين بفتح اللام ويكسرهما، والذقن وهو مَجْمَع اللحيين، بفتح الذال والقاف.

"طولاً" يعني هذا من جهة الطول.

قال -رحمه الله-: "مع ما استرسل من اللحية" وهذا المذهب، أنه يجب غسل ما استرسل من اللحية، وفي المذهب قول آخر أنه لا يجب.

قال: "ومن الأذن إلى الأذن عَرْضاً" هذا حد الوجه عَرْضاً، من الأذن إلى الأذن؛ لأن ذلك الذي تحصل به المواجهة.

قال: "لأن ذلك تحصل به المواجهة، والأذنان ليسا من الوجه" يعني بل هما من الرأس.

"بل البياض الذي بين العذار والأذن منه" إذا يدخل في حد الوجه: العذار، وهو الشعر النابت على العظم الناقئ المسامت صماخ الأذن، وهو خرق الأذن، فهذا الشعر النابت على هذا العظم الذي هو المسامت لصماخ الأذن - وهو خرقها-، هذا من الوجه، وكذلك البياض الذي بين العذار والأذن هو من الوجه، فعندنا عذار: وهو الشعر النابت على العظم المسامت صماخ الأذن، وعندنا البياض: الذي بين العذار والأذن وهو أيضاً من الوجه، ولا يدخل في الوجه صُدْعٌ: وهو الشعر الذي بعد انتهاء العذار يحاذي رأس الأذن وينزل عنه قليلاً، فهذا ليس من الوجه.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويغسل ما فيه -أي- في الوجه من شعر خفيف يصف البشرة" عرفنا أن غسل الشعر الخفيف وباطنه= فرض، وأما الشعر الكثيف الذي لا تُرى من ورائه البشرة= فإنه يستحب تحليله، ويجب غسل ظاهره.

فقال: "ويغسل ما فيه أي في الوجه من شعر خفيف يصف البشرة كعذار" عرفنا العذار وهو الشعر النابت على العظم الناقئ المسامت صماخ الأذن.

"وعارض" والعارض هو ما تحت العذار إلى الذقن.

"وأهداب عين" أهداب العين التي تعرف الآن بالرموش، وكذلك الحاجب يُغسل.

"وشارب وعنفقة" وهي الشعر النابت تحت الشفة السفلى.

قال: "لأنها من الوجه" كل ذلك من شعور الوجه، لكن لا يدخل في الوجه ما ذكره هنا في قوله: "لا صُدغ وتحذيف" والصُدغ هو الشعر الذي بعد انتهاء العذار يحاذي رأس الأذن وينزل عنه قليلاً، وهذا من الرأس، وليس من الوجه، وكذلك التحذيف.

قال: "وتحذيف" وهو الشعر الخارج إلى طرفي الجبين في جانبي الوجه، بين النزعة ومنتهي العذار. قال: "وهو الشعر بعد انتهاء العذار والنزعة".

الصُدغ تفسيره الذي ذكرناه هو المشهور، وبعض أصحابنا فسّره بأنه ما يحاذي رأس الأذن فقط.

"ولا النزعتان وهما ما انحسر عنه الشعر من الرأس مُتصاعداً من جانبيه" ما انحسر عنه الشعر من الرأس، وهما جانبا الرأس ومقدّميه، فجميع ذلك من الرأس.

قال: "فهى من الرأس".

"ولا يغسل داخل عينيه ولو من نجاسة" يعني ولا يجب، ولا يسن غسل داخل العين، سواء في الحدث الأصغر أو الأكبر، ولو من نجاسة أيضاً، فلا يجب غسل داخل العين من النجاسة التي تكون بداخلها، فيُغنى عن ذلك.

"ولو أمن الضرر" لا يغسل داخل عينيه لا وجوباً ولا استحباباً، بل يُكره ذلك؛ لأنه مضر.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: "ويغسل الشعر الظاهر من الكثيف مع ما استرسل منه" عرفنا أنه يغسل ما في الوجه من شعر خفيف، ويغسل ظاهر الشعر الكثيف، ويغسل الشعر الظاهر من الكثيف، مع ما استرسل منه؛ ولهذا يجب غسل اللحية طويلاً وعرضاً وما خرج عن حد الوجه منها -من الشعر المسترسل-، يغسل ذلك كله طويلاً وعرضاً، ويُسن تخليل الشعر الساتر للبشرة منها بأخذ كف من ماء يضعه من تحتها بأصابعه مشتبكة، أو من جانبيها ويعركها كما عرفنا، وكذلك يفعل في بقية شعور الوجه.

قال -رحمه الله-: "ويخلل باطنه وتقدم ثم يغسل يديه مع المرفقين وأظفاره ثلاثاً ولا يضر- وسخ يسير تحت ظفر ونحوه" يعني يغسل يديه إلى المرفقين ثلاث مرات استحباباً، حتى الأظفار؛ لأنها متصلة باليد، وهنا يقع كثير من العوام في خطأ، وهو أنهم يغسلون من بعد الكف إلى المرفق معتمدين أنهم قد غسلوا أيديهم في أول الوضوء -غسل الكف- وهذا غلط؛ لأن الغسل الذي في أول الوضوء لا يُجزئ عن الغسل الذي بعد غسل الوجه، هذا مستحب وهذا فرض، والذي بعد غسل الوجه لا بد أن يكون بعد الوجه؛ لأن الترتيب فرض.

قوله: "ولا يضر- وسخ يسير تحت ظفر ونحوه" لأن هذا مما يكثر وقوعه عادةً، فيُعفى عنه، لا يضر- الوسخ اليسير تحت الأظفار، حتى لو منع وصول الماء إلى ما تحت الأظفار، وألحق الشيخ تقي الدين -رحمه الله- شيخ الإسلام بالوسخ اليسير تحت الأظفار، ألحق كل يسير منع وصول الماء حيث كان من البدن، كدم وعجين ونحوهما، قياساً على ما تحت الظفر.

"ويغسل ما نبت بمحل الفرض من إصبع أو يد زائدة" يعني يجب غسل إصبع زائدة، ويد زائدة أصلها في محل الفرض.

قال: "ثم يمسح كل رأسه بالماء" يعني يمسح جميع ظاهر رأسه بالماء، جميع الرأس، والرأس من حد الوجه يعني من منابت شعر الرأس المعتاد غالباً إلى ما يُسمى قفاً، هذا حد الرأس. ويكون مسحها بماء جديد غير ما فضل عن ذراعيه؛ لأن الرأس عضو مستقل مغاير لليدين، فيمسح جميع رأسه بالماء.

"مع الأذنين مرة واحدة فيُمَرَّ يديه من مقدم رأسه إلى قفاه ثم يردهما إلى الموضع الذي بدأ منه" وهذا استحباباً، هذا المسنون، الصفة المسنونة في مسح الرأس، أن يبدأ يديه من مقدم رأسه فيضع طرف إحدَي سبائتيه على طرف الأخرى، ويضع الإبهامين على الصدغين، ثم يُمَرِّهما إلى قفاه، ثم يردهما إلى مقدم الرأس، هذا أفضل، لكن كيفما مسح= أجزأ، حتى لو كان المسح بقفاز في يده، أو بإصبع، أو خرقة، أو نحو ذلك.

وكلام المؤلف هنا أنه يجب تعميم الرأس كله بالماء، لا يترك شيئاً منه، لكن قال في الإقناع: "وعفا بعضهم عن ترك يسير منه للمشقة" وصوّبه في الإنصاف، لكن المذهب وجوب التعميم، وكلامه يشمل الرجل والمرأة لا فرق، يجب على الجميع أن يعم ذلك، وفي المذهب أقوال أخرى، وحتى لو خاف أن ينتشر- شعره فيجب عليه أن يعم الرأس كله بالمسح، وأيضاً لا بد أن يُمرَّ يده، فلو وضع يده مبلولة على رأسه ولم يمر عليه لم يجزئه.

طيب، **وما حكم غسل الرأس بدلاً من مسحه**؟ قالوا يُجْزئ غسل الرأس مع الكراهة، إن أَمَرَ يده لوجود المسح، فإن لم يمر يده بل أفاض الماء غسلًا على رأسه = لم يُجْزئه، ما لم يكن جنبًا ويغتسل في ماء ناويًا الطهارتين. أيضًا لا يجب مسح ما نزل عن الرأس من الشعر؛ لأنه ليس داخلًا في حد الرأس؛ لأن الرأس من التّراس وهو العلو، فلا يجب ما نزل عن الرأس من الشعر إذا كان نزل عن حد القفا؛ ولهذا مهما طال شعر الرأس = لا يجب مسحه في الوضوء، إنما في الغسل يُغسل.

قال: "مع الأذنين مرة واحدة فيُمِر يديه من مقدم رأسه إلى قفاه ثم يردهما إلى الموضع الذي بدأ منه ثم يدخل سبأتيه في صماخي أذنيه ويمسح بإبهاميه ظاهرهما ويُجْزئ كيف مسح" يعني هذا الذي ذكره على سبيل الاستحباب، لكن كيف مسح = يُجْزئه ذلك، وذكر هنا في مسح الأذن أنه يمسحها بهذه الصفة، يُدخل سبأتيه في صماخي أذنيه، ويمسح بإبهاميه ظاهرهما، فيجب مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما؛ لأنها من الرأس. **ويسن مسحهما بماء جديد بعد مسح رأسه**، لكن لو مسح بنفس ماء رأسه = فلا بأس؛ لأنها من الرأس، والبياض فوق الأذنين دون الشعر من الرأس أيضًا = فيجب مسحه مع الرأس، والصفة المسنونة ما ذكرها هنا: أن يدخل سبأتيه في صماخيها، ويمسح بإبهاميه ظاهرهما، لكن يجب مسح ما استتر من الأذنين بالغضاريف؛ لأن الرأس الذي هو الأصل = لا يجب مسح ما استتر منه بالشعر فالأذن من باب أولى.

قال -رحمه الله-: "ثم يغسل رجليه ثلاثًا مع الكعبين أي العظميين الناتئين في أسفل الساق من جانبي القدم" وهذا معنى الكعبين، فيغسل رجليه ثلاث مرات استحبابًا مع الكعبين.

"ويغسل الأقطع بقية المفروض" يعني إن كان الإنسان أقطع، يعني مقطوع اليد أو مقطوع الرجل = يغسل بقية محل الفرض، فلو مثلاً قُطِع بعض رجليه أو بعض يده = يغسل ما بقي منه.

"لحديث: 'إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم' متفقٌ عليه، فإن قطع من المفصل أي المفصل المرفق غسل رأس العضد منه" إذا الأقطع له ثلاث حالات:

1- الحال الأول: إذا بقي من محل الفرض شيء، فهذا يجب عليه أن يغسل بقية المفروض.

- 2- الحال الثاني: إذا لم يبق من محل الفرض شيء، لا أصلاً ولا تبعاً، يعني لا أصلاً بأن قُطعت يده من دون المرفق أو قُطعت رجله من دون الكعب = فهذا ليس له من محل الفرض شيء أصلاً، ولا تبعاً كرأس العضد ورأس الساق = فهذا يسقط عنه غسل هذا العضو؛ لأنه لم يبق منه شيء.
- 3- الحال الثالث: إذا كان القطع من المفصل، فهذا يغسل رأس العضد منه وكذا رأس المفصل بالنسبة للكعب.

قال -رحمه الله-: "فإن قُطع من المفصل أي مفصل المرفق غسل رأس العضد منه، وكذا الأقطع من مفصل كعب يغسل طرف ساق".

قال: "ثم يرفع نظره إلى السماء بعد فراغه من الوضوء ويقول ما ورد، ومنه: 'أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله'" من الزيادات أيضاً هنا: "اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك".

قال المؤلف -رحمه الله-: "وثَبَّاح معونته أي معونة المتوضئ" وهو أن يعاونه شخص على وضوئه، ثَبَّاح معونة المتطهر -متوضئاً كان أو مغتسلاً- كأن يُقَرَّب له الماء، أو أن يُصَبَّ عليه الماء، وهذا قد ثبت في السنة، فإن المغيرة بن شعبة أفرغ على النبي -صلى الله عليه وسلم- من وضوئه، وكذلك عن صفوان بن عسال، قال: "صببت على النبي -صلى الله عليه وسلم- الماء في الحضر والسفر في الوضوء" فتَبَّاح معونة المتطهر.

"وَسَّنَّ كونه عن يساره" يعني ليسهل تناول الماء عند الصب.

"كَإِنَاء ضيق الرأس" فأيضاً يستحب أن يكون عن يساره؛ ليصب بيساره على يمينه.

"وَالَا فَعَن يمينه" يعني وإن لم يكن ضيقاً بأن كان واسعاً يغترف منه باليد فيكون عن يمينه؛ ليغترف بها.

قال: "وبياح له تنشيف أعضائه من ماء الوضوء" يعني بياح للإنسان بعد انتهاء الوضوء أن ينشِّف أعضائه، وكذلك بعد انتهاء الغسل، يعني بياح للمتطهر تنشيف أعضائه، لكن هذا على سبيل الإباحة، وإن كان الترك أفضل، ولهذا قال في الإقناع: "وتركها أي ترك المعين والتنشيف- أفضل من فعلها" فهذا من المباح، لكن ليس بمعنى استواء الطرفين، بل الذي تركه أفضل من فعله.

قال -رحمه الله-: "ومن وَضَّأَهُ غيره ونواه هو صح" يعني إذا نوى المفعول به الوضوء صح؛ لأنه قد نوى الطهارة فيجزئه ذلك.

"ومن وَضَّأَهُ غيره ونواه هو صح" فيوضئه غيره، وينوي المتوضئ والمغتسل، ويصح ذلك إن لم يكن المتوضئ مُكرهاً بغير حق، يعني فإن أكره من يوضئه على وضوئه لم يصح، وكذا لو أكره شخصاً يغتسله أو ييممه، إن كان الإكراه بغير حق، وأما إن كان مُكرهاً بحق، يعني كرقيقه وأجيريه فإنه يصح، فعندنا الآن:

✓ أنه إن أكره من يصب عليه الماء = لم يصح وضوؤه، وقيل يصح، وهذا أظهر -الصحة في الصب-؛ لأن الصب النهي فيه يعود للخارج.

✓ وإن أكره من يوضئه على وضوئه = لم يصح.

✓ وإن أكره المتوضئ على الوضوء أو غيره من العبادات، هو هنا لم يُكره من يوضئه، بل هو نفسه مُكره على الوضوء، أكره الشخص أن يتوضأ، أو أن يغتسل، أو نحو ذلك من العبادات كالصلاة وغيرها، فإما أن يفعلها لداعي الشرع، يعني يفعلها بنية التقرب إلى الله عز وجل، وليس لداعي الإكراه = فهذا تصح عبادته، وإلا بأن يفعلها بداعي الإكراه وليس استجابة لأمر الله ولا تقرباً إليه = فلا تصح.

قال المؤلف: "وكذا الغسل والتيمم" إذا إن أكره المتوضئ ونحوه كالمغتسل والمتيمم على وضوء أو عبادة ففعلها، فإن كان الفعل لداعي الشرع لا لداعي الإكراه = صحته، وإن كانت لداعي الإكراه = لم تصح.

هنا نختم ببعض المسائل، وهو أنه:

- يُكره نفذ الماء -ماء الوضوء-.
- وتكره إراقة ماء الوضوء وماء الغسل في المسجد، أو في مكان يُداس فيه كالطريق؛ تنزيهاً للماء لأن أثر عبادة.
- ويباح الوضوء والغسل في المسجد، إذا لم يؤذ به أحداً، ولم يؤذ المسجد؛ لأن الماء طاهر، لكن ذكروا هنا أنه يحرم في المسجد الاستنجاء والريح والبول، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "ويجوز عمل مكان فيه -يعني في المسجد- للوضوء للمصلحة بلا محذور".

ونكتفي بهذا القدر من الكلام على أحكام الوضوء، وإذن الله في الدرس القادم نبتدىء في الكلام على باب المسح على الخفين، ونسأل الله عز وجل لنا ولكم علماً نافعاً وعملاً صالحاً، ووفقنا الله وإياكم لما يحب ويرضى من القول والعمل، وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهاية الدرس الرابع عشر